الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.15
29 January 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة السادسة

جنيف، ٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

البند ٣ من جدول الأعمال

أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع محليا وتنمية القدرة على التوريد لدى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا

التوصيات المتفق عليها[1]

١- أحاطت اللجنة علما بوثائق الأمانة المتاحة للنظر في إطار هذا البند[2].

٢- ولاحظت اللجنة أن أغلب الحكومات تعترف اليوم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يوفر فوائد هامة لتنمية البلدان المضيفة. وتعمل الحكومات على تنفيذ سياسات تعزز الأثر المفيد للاستثمار الأجنبي المباشر، ساعية في الوقت نفسه إلى تلافي أي آثار سلبية محتملة. وأحد جوانب البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر هو الصلة بين هذا الاستثمار والتصنيع، وبين القدرة التنافسية التصديرية وتنمية القدرة المحلية على التوريد. إلا أن جني هذه الفوائد ليس من المسلمات. ويتوقف مدى القدرة على تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل كثيرة، من بينها استراتيجيات الشركات التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر والتكلفة وخشية المستثمرين المحتملين من المجازفة، والشروط المناسبة لجني الفوائد المحتملة. وتؤدي سياسات البلدان المضيفة دورا أساسيا في هذا الصدد، ويمكن للبلدان الموطن والمجتمع الدولي المساهمة في تحقيق هذه الغاية.

٣- وبناء على ذلك، قدمت اللجنة التوصيات التالية.

ألف- الحكومات

٤- بالإضافة إلى تهيئة إطار استثماري مفتوح وشفاف على الصعيد الوطني، تشجع الحكومات في البلدان المضيفة على النظر في سبل فعالة من حيث التكلفة لتعزيز سياسات للاستثمار الأجنبي المباشر تتفق مع أهداف التنمية واستراتيجيات التصنيع العامة للبلد، على أن تأخذ في اعتبارها قدرات البلد والفرص المتاحة أمامه، وتشرك القطاع الخاص إشراكا تاما. ومن شأن المعرفة الجيدة باستراتيجيات الشركات أن تدعم تنفيذ هذه السياسات تنفيذا فعالا.

٥- ومن أجل تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يوصى بتهيئة إطار مؤسسي وإداري فعال، يتألف من وكالة رائدة ويفيد من حسن التنسيق بين الوكالات والإدارات الحكومية، ومن التزام سياسي قوي وتفاعل وثيق مع الشركات المملوكة محليا وأجنبيا. وتشجع الحكومات على الأخذ بنهج واضح الأهداف إزاء سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن تتسم هذه السياسات بالشفافية وتستخدم الموارد المحدودة على أكفأ وجه، وأن تتكيف وتتطور مع أهداف البلد الاستراتيجية المتغيرة (مثل توفير فرص العمل، وتطوير السوق المحلية، وتنمية الصادرات، واستقدام التكنولوجيا، والارتقاء بالصناعات المحلية).

٦- ومن أجل زيادة التأثير النافع للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، تشجع الحكومات على إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الروابط بين الشركات المنتسبة الأجنبية والموردين ومقدمي الخدمات المحليين. وسيتوقف نطاق هذه الروابط إلى حد بعيد على الجهود المبذولة لتحسين تكنولوجيا المؤسسات المحلية وقدراتها، وتعزيز مهارات اليد العاملة المحلية وقدراتها. ولذلك، تشجع الحكومات على النظر في تهيئة إطار مؤسسي وإداري يسمح بتنفيذ ورصد برنامج فعال وواضح الأهداف لتعزيز الروابط. وتؤدي السياسات دورا في تعزيز الروابط، عن طريق تدابير شتى ترمي إلى تشجيع إدماج الشركات المنتسبة الأجنبية وتشجيع مساهمتها في تنمية المؤسسات المحلية. ويمكن أن تقوم بدور أيضا التدابير الحكومية، بما في ذلك شروط الأداء، المتفقة مع القواعد الدولية.

٧- وتشجع الحكومات أيضا على تقييم الطريقة التي تستطيع بها سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر أن تؤثر على المساواة بين الجنسين في الاقتصاد بوجه عام وفي بعض الصناعات والقطاعات التي تعتمد اعتمادا كثيفا على الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي توفير الدعم لمنظمات المشاريع. ومن المفيد إعداد إحصاءات من منظور جنساني.

٨- وينبغي للبلدان الموطن أن تتقاسم مع غيرها خبراتها في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط، وأن تقدم المساعدة في هذا الصدد. ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، تشجع البلدان

الموطن أيضا على توفير المساعدة المالية للبلدان النامية لتقوم بتهيئة إطار مناسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الروابط.

٩- ومن شأن تحسين وصول منتجات البلدان النامية وخدماتها إلى أسواق البلدان المتقدمة أن يساعد تلك البلدان في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

باء- المجتمع الدولي

١٠- مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، ينبغي للمؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في تهيئة بيئة مؤسسية مناسبة وتحديد تدابير ملموسة لتشجيع تشكيل المجموعات وتعزيز الروابط.

١١- وتشجع المؤسسات الدولية على تكثيف جهودها في سبيل مساعدة البلدان النامية على إنشاء الأطر والأدوات المالية المناسبة بهدف مساعدة المؤسسات المحلية على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الروابط مع الشركات عبر الوطنية.

١٢- ويستحسن أن ينشأ بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المختصة الأخرى تعاون وتنسيق في هذه القضايا.

١٣- وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نموا في بناء وتحسين البنية التحتية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

جيم- الأونكتاد

١٤- مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وتماشيا مع خطة عمل بانكوك، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تحليل نظم الإنتاج الدولية، بحسب القطاع والصناعة، وإتاحة ما يجتمع لديه من معلومات للبلدان الأعضاء، ومراعاة المنظور الجنساني حيثما يكون ذلك مناسبا؛

(ب) مساعدة البلدان النامية في تقييم ما لديها من قدرات بما يتفق ومركزها التنافسي في السوق الدولية ورسم السياسات تبعا لذلك بغية جني أقصى فائدة ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ج) مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ ورصد البرامج الرامية إلى استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط بما يتفق واستراتيجياتها التصنيعية والإنمائية؛

(د) تعميم المعلومات عن التجارب الناجحة للبرامج الرامية إلى استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الروابط؛

(هـ) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في إجراء بحوث وتحليلات منتظمة للنهج والخيارات في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاستناد إلى التجارب القطرية، فيما يتصل بجوانب إنمائية مثل دور شروط الأداء، والعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات؛

(و) إجراء دراسة عن أثر الإلغاء التدريجي لأفضليات الوصول إلى الأسواق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا.

الحواشي

(١) بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة يوم الجمعة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(٢) "تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠١، تعزيز الروابط" (UNCTAD/WIR/2001)؛ "تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وعملية تنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد، القضايا المتعلقة بالسياسة العامة التي ينبغي النظر فيها" (TD/B/COM.2/EM.10/2)؛ "تقرير اجتماع الخبراء المعني بتأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر" (TD/B/COM.2/35)؛ "أثر تدفقات الاستثمار الدولي في التنمية: تأثير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع"، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.2/38)؛ "تعليقات الدول الأعضاء على حصيلة اجتماع الخبراء المعني بأثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع المحلية وتنمية القدرة على التوريد" (TD/B/COM.2/CRP.3)؛ "تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعميم المنظور الجنساني من أجل تعزيز الفرص" (TD/B/COM.3/40).

- - - - -